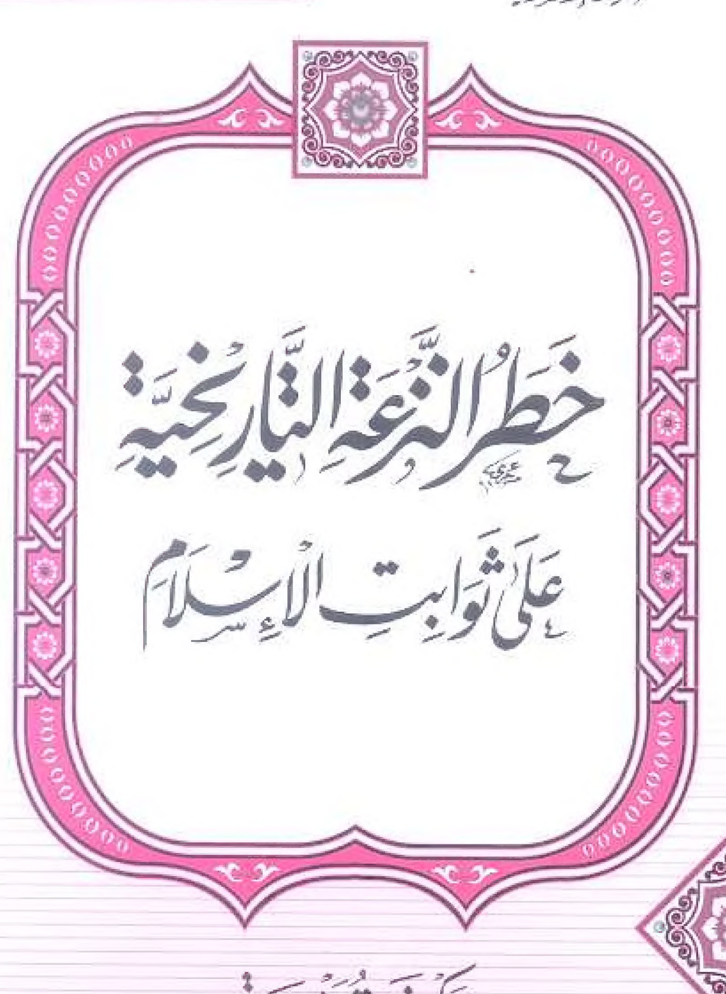
الأصلاح بالإسلام

[٤]

الدكتور

محمد عمارة

المفكر الإسلامي

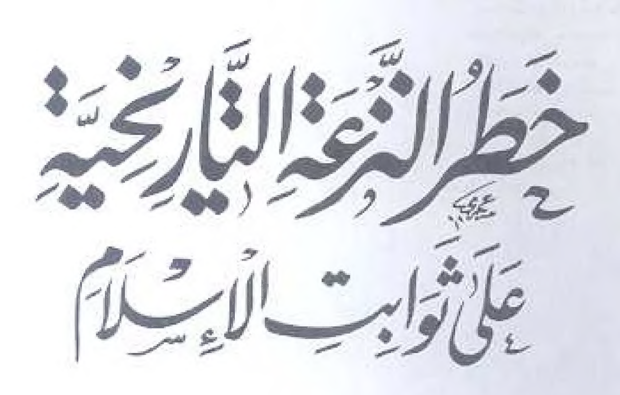


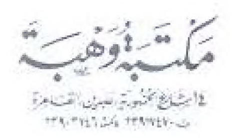
خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام

مكتبة وهبة

الإصلاح بالإسلام
(٤)

الدكتور
محمد عمارة
المفكر الإسلامي





بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ -

ماذا تعنى ؟ . . وأين نشأت ؟ ؟

« التاريخية » Historicis : نزعة فكرية تضفى النسبية والزمنية على الحقيقة ، وتربطها بتاريخها وزمنها ، رافضة أن تكون للحقائق - كل الحقائق - أية عمومية أو ديمومة أو إطلاق أو خلود . . معممة هذا الحكم على كل ألوان الحقائق ، بما فيها الحقائق الدينية - بل وخاصة الحقائق الدينية - بما فى ذلك « العقائد » و« القيم » و« الأخلاق » . . أى أنها تسوّى بين حقائق الدين والعلم الإلهى وبين معارف الإنسان . . ومن ثمَّ فهى تنكر وجود « ثوابت للهوية » . . بل وتشكك فى وجود الهويات من الأساس! . .

ولقد بدأت هذه النزعة - فى فكر التنوير الأوربى الوضعى - عند الفيلسوف الفرنسى « فولتير » Voltaire [١٦٩٤-١٧٧٨م] والفيلسوف الإيطالى « فيكو » G . Vico [١٦٦٨-١٧٤٤م] كجزء من سعى فلسفة التنوير الوضعية إلى نسخ الإطلاق الدينى واللاهوتى ، وإحلال العقل والعلم والفلسفة محل الدين والكنيسة واللاهوت . . أى إحلال النسبى محل المطلق .

ولقد نجحت هذه النزعة، عندما سادت فى فكر النهضة الأوربية Rehaissance فى إحالة الثوابت الدينية النصرانية إلى «الاستيداع»!.. فغدت هذه الثوابت - بنظر فلسفة التنوير الوضعى - لونًا من «أساطير الأولين»!..

وإذا كان جوهر هذه النزعة ومقصدها الأساسى هو إقامة قطيعة معرفية كبرى - ومن ثَمَّ عملية - مع الموروث الدينى، وتحرير العقل والمجتمع من حاكمية الدين، فسيان سميت هذه النزعة: «تاريخية» أو «حداثة» أو «علمنة» أو «ليبرالية»... فإن النتيجة واحدة، وهى إقامة القطيعة المعرفية الكبرى مع ثوابت الدين، وعزل السماء عن الأرض، وجعل العالم والواقع والعقل والتجربة هى المرجعية الوحيدة للحياة الإنسانية، دون الدين.. وإحالة الدين إلى «مستودع التاريخ»!..

وفى تعريف غربى لهذه النزعة التنويرية الوضعية يقول الباحث الفرنسى «إميل بولا» عنها وعن القطيعة التى تقيمها مع الدين واللاهوت:

«كان المسيحى الناتج (أو المتولِّد) عن حركة الإصلاح البروتستانتى حريصًا - على المستوى الدينى - على عدم تقديم الطاعة إلا لله وكتابه، لا لكهنته ولا لخليفته (أى البابا). وأما الآن - (أى مع التنوير) - فقد تم اجتياز عتبة ثانية: فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله الذى يستطيع أن يحاكم الأشياء بذاتها..

إن هذه الأيديولوجيا ، التى كشفها عصر التنوير للعالم ، والتى تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها ، هى الأم ، بمعنى أن كل ما يتفرع عنها يتولد عن تطويراتها وتناقضاتها ، دون أن ينقض القطيعة الإبستمولوجية الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية : عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الإكوينى [١٢٢٥ - ١٢٧٤م] ، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير . . فمنذ الآن فصاعداً راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلى المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته . وهكذا راح نظام النعمة الإلهية ينمحى ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ، وانتهى عهد التعالى العمودى لكى يحل محله عهد المحسوسية والعلاقات الأفقية والحدية . . لقد أصبح الإنسان وحده مقياساً للإنسان ، وأصبح حكم الله ، والسلطات الدينية التى تنتسب إليه ، خاضعًا لحكم الوعى البشرى الذى يطلق الحكم الأخير باسم الحرية ، هذه الحرية التى تمثل مكسبه الجديد . . غير القابل للنقض أبداً»![1]

---

(١) هاشم صالح - مجلة [الوحدة] - المغرب - عدد فبراير - مارس سنة ١٩٩٣م ص ٢٠ ، ٢١ - وهو ينقل عن كتاب « إميل بولا » [الحرية ، العلمنة : حرب شطرى فرنسا ومبدأ الحداثة] - منشورات سيرف - باريس سنة ١٩٨٧م.

فهـذا التنـوير الوضـعى ، بكـل إفرازاتـه وتجلياتـه ، ومنهـا «التاريخية» ، قد مثل «القطيعة المعرفية الكبرى» مع الدين ، وأحل العقل والتجربة محل الدين واللاهوت . .

* * *

ولقد وفدت هذه النزعة إلى الشرق الإسلامى ضمن الوافد التغريبى ،الذى جاءنا فى ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة ، التى تسلحت ـ مع الدفع ـ بفكر عصر التنوير الأوربى ، ساعية إلى احتلال العقل المسلم لتأييد وتأبيد احتلال الأرض ونهب الثروات . .

ولقد وجدت هذه النزعة لها أنصارًا بين المتغربين العرب والمسلمين ،الذين سعوا إلى أن تكون نهضتنا المنشودة على غرار النهضة الأوربية : تحريراً للعقل والمجتمع من الإسلام ، كما تحرر العقل والمجتمع الأوربى من الكنيسة واللاهوت .

ولقد تجلت فى كتابات أنصار هذه النزعة التاريخية ـ من غلاة الحداثيين والعلمانيين ـ ووضحت ـ جلية وسافرة ـ مقاصد إقامة القطيعة المعرفية الكبرى ـ والعملية ـ مع شريعة الإسلام ، وفقه معاملاته . . بل وحتى مع عقيدته ومنظومة القيم والأخلاق التى جاءت فيه ! . .

وسنكتفى هنا - فى التمثيل على هذه النزعة التاريخية - بإيراد النصوص والأفكار التى تعبر عنها، فى مشاريع فكرية ثلاثة، لثلاثة من الحداثيين العلمانيين:

- ٢ -

النموذج الأول

أما أولهم[١] فيدعو إلى إقامة قطيعة مع القانون الإسلامى، عندما يحاول:

أولاً: اختزال التشريع القانونى الذى جاء به الإسلام، حتى يصبح هذا التشريع القانونى الإسلامى هامشياً.. فيقول:

« إن بالقرآن ستة آلاف آية، وما يتضمن منها أحكامًا للشريعة أو « تشريعات » - فى العبادات أو فى المعاملات - لا يصل إلى سبعمائة آية، منها حوالى مائتى آية فقط هى التى تقرر أحكامًا للأحوال الشخصية والمواريث أو للتعامل المدنى والجزائى الجنائى، أى أن الآيات التى تُعد تشريعات (قانونية) للمعاملات هى مجرد جزء من ثلاثين جزءًا من آيات القرآن ٢٠٠/٦٠٠٠ بعضها منسوخ ولا يُعمل به، أى أن

(١) هو المستشار محمد سعيد العشماوى.

الأحكام السارية أقل من واحد على ثلاثين ، وعلى وجه التحديد ٨٠ آية ، أى ٨٠/٦٠٠ = ١/٧٥»[١]

وثانيًا : الادعاء بأن الشريعة الإسلامية ليست شريعة قانونية ـ كشريعة موسى ، عليه السلام ـ وإنما هى شريعة رحمة ـ كما أن شريعة عيسى ، عليه السلام ، شريعة محبة ـ . فليس فى الإسلام ـ إذن ـ قانون صالح للتطبيق .. وبعبارته :

« لقد كانت شريعة موسى هى الحق ، فهى تضع الحدود مع الواجبات ، وتحدد الجزاء لكل إثم .. وشريعة عيسى هى الحب ، وشريعة محمد هى الرحمة[٢] . فرسالة محمد ليست كرسالة موسى رسالة تشريع ، وإنما هى رسالة رحمة ورسالة أخلاق ، بحيث يعد التشريع صفة تالية ، ثانوية ، غير أساسية . وإن دفع رسالة محمد لتكون رسالة تشريع أصلاً وأساسًا ـ مع أنها ليست كذلك ـ هو اتجاه يجعل من الإسلام صيغة عربية لليهودية ، أو اتجاه يفهم الإسلام بمنطق الإسرائيليات »[٣] .

---

(١) محمد سعيد العشماوى [الإسلام السياسى] ص ٣٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م . و[معالم الإسلام] ص ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٧٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م .

(٢) محمد سعيد العشماوى [أصول الشريعة] ص ١٧٩ ، ١٨٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م .

(٣) [الإسلام السياسى] ص ٤٥ .

ومع شذوذ هذا «الرأى» عن إجماع العلماء والفقهاء - من المسلمين وغير المسلمين - الذين شهدوا بتميز الشريعة الإسلامية - وفقهها القانونى - بالجمع بين «القانون» و«الأخلاق»، بل وتوحيدها بينهما.. حتى لقد شهد بذلك كثير من الخبراء فى القانون الروماني وفى الشريعة الإسلامية.. ومنهم المستشرق الحجة «دافيد سانتيلانا» David de Sautillana [١٨٤٥-١٩٣١م] الذى قال:

«إن معنى الفقه والقانون بالنسبة إلينا وإلى الأسلاف - [الرومان] -: مجموعة من القواعد السائدة التى أقرها الشعب، إما رأسًا أو عن طريق ممثليه، وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأخلاق البشر وعاداتهم.. إلا أن التفسير الإسلامى للقانون هو خلاف ذلك.. فالخضوع للقانون الإسلامى هو واجب اجتماعى وفرض دينى فى الوقت نفسه، ومن ينتهك حرمته لا يأثم تجاه النظام الاجتماعى فقط، بل يقترف خطيئة دينية أيضًا. فالنظام القضائى والدين، والقانون والأخلاق هما شكلان لا ثالث لهما لتلك الإرادة التى يستمد منها المجتمع الإسلامى وجوده وتعاليمه، فكل مسألة قانونية إنما هى مسألة ضمير.. والصبغة الأخلاقية تسود القانون

لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيداً تامًا . . والأخلاق والآداب ، فى كل مسألة ، ترسم حدود القانون»[1] .

وهذا الذى قرره العلامة «سانتيلانا» ـ من ارتباط «القانون» فى الإسلام ، «بالأخلاق» ـ هو الذى جعل علماء الأصول المسلمين ـ منذ قرون ـ يؤكدون على أن كل آيات القرآن الكريم ـ الذى هو كتاب هداية بالدرجة الأولى ـ هى آيات تشريع للأحكام أيضًا . . لأن آياته إما دالة على الأحكام بدلالة المطابقة ـ وهى التى اشتهرت بأنها «آيات الأحكام» ـ أو بدلالة الالتزام ـ وهى سائر آيات القرآن الكريم ـ . . وبعبارة الأصوليين :

فإن الذين حددوا للأحكام آيات خاصة «إنما قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات ، «بطريق التضمن والالتزام»[2] . . فكأنهم أرادوا ما هو مقصود به الأحكام بدلالة المطابقة ، أما بدلالة الالتزام : فغالب القرآن ، بل كله ، لأنه لا يخلو شىء منه عن حكم يستنبط منه . . »[3]

---

(١) سانتيلانا [القانون والمجتمع] ـ بحث منشور بكتاب [تراث الإسلام] ص٤٣١، ٤٣٨ ترجمة : جرجيس فتح الله طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

(٢) الزركشى [البحر المحيط] جـ١/١٩٩ . تحقيق : دكتور عبد الستار أبو غدة . طبعة الكويت .

(٣) ابن النجار [شرح الكوكب المنير] المجلد الرابع ص ٤٦٠ تحقيق : دكتور محمد الزحيلى ، دكتور نزيه حماد . طبعة جامعة أم القرى ـ السعودية سنة ١٩٨٧م .

فكل آيات القرآن هي آيات أحكام . . فيها اتحد «القانون» مع «الأخلاق».

وثالثًا : سعى صاحب هذه الدعاوى إلى نسخ القرآن بكامله - بعد أن سعى إلى اختزال وتهميش آيات التشريع القانوني فيه - وذلك عن طريق الادعاء «بتاريخية . . ووقتية» الأحكام التى جاءت فيه!! . . وذلك بدعوى ارتباطها بأسباب نزول الآيات التى جاءت فيها ، فهي - عنده - «تاريخية» ، طويت صفحتها ، وانتهى عصر إعمالها بانتهاء التاريخ الذى نزلت فيه ، والذى حدثت فيه أسباب النزول . . فليس لهذه الأحكام التشريعية القانونية - عند صاحب هذه الدعوى إلى «التاريخية» - أية عموم أو استمرارية أو خلود أو إطلاق . .

حتى لقد أعلن - صاحب هذه الدعوى - أن الحكم بما أنزل الله إنما هو خصوصية للنبى ﷺ وحده ، ولعصره ومجتمعه فقط!. أى أن المنظومة القانونية للشريعة الإسلامية برمتها «تاريخية» طُويت صفحتها بوفاة الرسول ﷺ حتى ليتحدث عن «اكتمال الوحى» فيسميه «انعدام الوحى»! . .

وهو - في هذه الدعوة إلى «تاريخية الشريعة الإسلامية» - يتجاهل ليس فقط القاعدة التى أجمع عليها علماء الأمة ، بمذاهبهم المختلفة - قاعدة : «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص

السبب» ـ . . وإنما يتجاهل كذلك أن «أسباب النزول» في الآيات القرآنية هي «مناسبات للنزول» . وليست «أسبابا» اختصت بها الآيات وأحكامها . . وفي هذا الصدد يقول ـ صاحب هذه الدعوى ـ :

« إن قبول المؤمنين للتشريع ـ [على عهد الرسول] ـ انبنى أساسًا على الإيمان بالله ـ سلطة التشريع ـ . . وبعد وفاة النبي ﷺ انتهى التنزيل . . مع انعدام الوحي . . ووقف الحديث الصحيح ، فسكتت بذلك السلطة التشريعية التي آمن بها المؤمنون ، والتي كانت الأساس في قبولهم للتشريع . .

فكأن كلام الله ـ سلطة التشريع ـ قد سكت بوفاة الرسول ﷺ ـ وليس اكتمل ؛ ليظل فاعلاً ، مستوجب الطاعة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها!! . .

● كما يقول ـ صاحب هذه الدعوى ـ عن القواعد الشرعية والقانونية التي جاء بها الإسلام :

« إن هذه القواعد قد أصبحت حكمًا تاريخيًا ليست له أية قوة ملزمة أو أي أثر فعال . . وإن أحكام المعاملات ليست دائمة ، لكنها أحكام مؤقتة ومحلية ، تنطبق في وقت محدد وفي مكان بعينه » [2] .

---

(١) معالم الإسلام ص ١١٧ ، ١١٨ . وانظر كذلك ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

● كما يذهب فيقطع « بتاريخية » الآيات التى تطلب الحكم بما أنزل الله ، فيقول :

« إن تيار تسييس الدين يستشهد دائمًا بآيتين من القرآن الكريم : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء:٦٥) و﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (النساء:١٠٥) .

وهذا الاستشهاد خطأ وخطر . . فهاتان الآيتان من الآيات التى تخاطب النبى ﷺ وحده ، وتختص به دون غيره . . »[1] .

● كما يذهب فيقطع « بوقتية وتاريخية » أحكام التشريع التى جاء بها القرآن الكريم ، بدعوى ارتباطها بأسباب النزول ـ التى هى تاريخية طوى التاريخ صفحتها ـ فيقول :

« . . فأحكام التشريع فى القرآن ليست . . مطلقة . . ولم تكن مجرد تشريع مطلق[2] . . يعنى أن كل آية تتعلق بحادثة بذاتها ، فهى مخصصة بسبب التنزيل ، وليست مطلقة . . »[3] .

ويزعم أن كل آيات القرآن ـ التشريعية . . والعقدية . والأخلاقية ـ لها أسباب نزول ، ارتبطت بها ، ومن ثمَّ أصبحت كل آيات القرآن تاريخية تبعًا لتاريخية أسباب نزولها . . فيقول :

---

(١) [الإسلام السياسى] ص ٣٩ .

(٢) [معالم الإسلام] ص ١٢٠ .

(٣) [الإسلام السياسى] ص ٤٤ .

«إن كل آيات القرآن نزلت على أسباب - أى لأسباب تقتضيها - سواء تضمنت حكمًا شرعيًا أم قاعدة أصولية أم نظمًا أخلاقية . . »[1]

يزعم ذلك . . مع أن مصادر أسباب النزول تقول : إن الآيات التى لها أسباب نزول إنما تمثل النزر اليسير جدًّا من آيات القرآن الكريم .

- فآيات القرآن تبلغ ٦٢٧٦ آية . .
- وما له أسباب نزول من هذه الآيات - عند الإمام السيوطى [٨٤٩ - ٩١١هـ ١٤٤٥ - ١٥٠٥م] - الذى تساهل فى قبول الروايات - لا يزيد عن ٨٨٨ آية - أى ١٤٪ من آيات القرآن الكريم .
- أما عند الواحدى [٤٦٨هـ - ١٠٧٦م] - الذى دقق نوعًا ما فى قبول روايات أسباب النزول - فإن هذه الآيات عنده لا تتجاوز ٤٧٢ آية - أى ٧,٥٪ من آيات القرآن الكريم[2] .

وهذا النزر اليسير من الآيات التى وردت لها أسباب نزول ، قطع العلماء - بمن فيهم الذين كتبوا فى أسباب النزول - بأن هذه «الأسباب» هى «**مناسبات**» للنزول ، وليست «أسبابًا» استدعت النزول واختصت بالأحكام الواردة فيه . .

---

(١) [جوهر الإسلام] ص ١٤٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

(٢) انظر كتابنا [سقوط الغلو العلمانى] ص ٢٥٥ - ٢٦١ طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٥ م.

● فقال الإمام الزركشي [٧٤٥-٧٩٤هـ ١٣٤٤-١٣٩٢م] :

« وقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال : نزلت هذه الآية في كذا ، فإنه يريد بذلك : أنها تتضمن هذا الحكم ، لا أن هذا كان السبب في نزولها » ، أي أننا يجب أن نبحث عن حكم « الوقائع » في الآية ، لا أن نقيد ونربط أحكام الآيات بالوقائع » .

● ويوجز السيوطي خلاصة هذا المنهاج ، الذي « عُرف من عادة الصحابة والتابعين » ، في كلمات يقول فيها :

« والذي يتحرر في سبب النزول أنه : ما نزلت الآية أيام وقوعه » .

ثم يفصّل السيوطي في بيان منهاج الصحابة والتابعين ، القائم على أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، لأن السبب ليس أكثر من الواقعة التي تضمنت الآية حكمها ، واقترن نزول الآية بحدوثها ، فيقول :

« وقد نزلت آيات في أسباب ، واتفقوا - [أي الصحابة والتابعون] - على تعديتها إلى غير أسبابها ، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر ، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية ، وحد القذف في رماة عائشة ، ثم تعدى إلى غيرهم . ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ : احتجاج الصحابة وغيرهم في

وقائع بعموم آيات نزلت في أسباب خاصة شائعًا ذائعًا بينهم...»[1].

● وفي ذلك - أيضًا - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨م]:

«فالذين قالوا - [بأسباب النزول] - لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان - [الذين نزلت فيهم] - دون غيرهم. فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق. والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب، هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته»[2].

* * *

(١) السيوطي [أسباب النزول] ص ٥ طبعة دار التحرير - القاهرة سنة ١٣٨٢هـ. و[الإتقان في علوم القرآن] ٣١/١ طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥م.

(٢) [الإتقان في علوم القرآن] ٣٠/١.

بل إن صاحب هذا الادعاء ـ ادعاء تاريخية القرآن التشريعى ـ كما أشرنا ـ يذهب إلى تاريخية حتى منظومة أصول العقائد والقيم والأخلاق الإسلامية ـ وليس فقط آيات التشريع القانونى ـ فيقول :

« إن كل آيات القرآن نزلت على الأسباب ـ أى لأسباب تقتضيها ـ سواء تضمنت حكمًا شرعيًا أم قاعدة أصولية أم نظمًا أخلاقية »[1] .

فينسخ ـ بهذه المجازفة العجيبة ـ كل دين الإسلام ! !

● بل ويذهب إلى أن « الواقع » هو « صانع الشريعة » ، وليس « الوحى الإلهى .. والتنزيل السماوى » ..

فيقول :

« إن الشريعة إنما ارتبطت بالواقع ، ودارت فيه ، وتناسجت به ، تأخذ منه عوائده وأعرافه ، وتحكم قواعدها على أسباب منه ، وتلاحق أحكامها تطوره »[2] .

فالواقع هو « المصدر » و« المرجع » .. وما عداه ـ من السماء ـ « تاريخى » ـ ومؤقت .. انطويت صفحته بوفاة الرسول ﷺ وانتهاء أسباب النزول فى عصر التنزيل !!

هذه هى « تاريخية الإسلام » ـ عقيدته .. وشريعته .. وأخلاقه ـ فى المذهب العشماوى ! !

---

(١) [جوهر الإسلام] ص ١٥٨ .

(٢) [أصول الشريعة] ص ٨٤ .

- ٣ -

النموذج الثانى

أما النموذج الثانى من نماذج الداعين إلى تاريخية الدين الإسلامى[1] . . فإنه يركز على القطيعة المعرفية مع الإلهيات وعقائدها . . أى مع جوهر الدين وأصوله وثوابته . .

● فالمهمة الملحة ـ عنده ـ هى القطيعة مع الإلهيات ، وإحلال الإنسانيات محلها . . أى «أنسنة» الله . . والدين . . ومن ثم الحضارة . . وفى ذلك يقول :

«إن مهمتنا أن ننتقل بحضارتنا من الطور الإلهى القديم إلى طور إنسانى جديد ، فبدلاً من أن تكون حضارتنا متمركزة على الله . . تكون متمركزة على الإنسان . . وتحويل قطبها من علم الله إلى علم الإنسان . . إن تقدم البشرية مرهون بتطورها من الدين إلى الفلسفة ، ومن الإيمان إلى العقل ، ومن مركزية الله إلى مركزية الإنسان ، حتى تصل الإنسانية إلى طور الكمال ، وينشأ المجتمع العقلى المستنير»[2].

---

(١) وهو نموذج الدكتور حسن حنفى .

(٢) دكتور حسن حنفى [دراسات إسلامية] ص ١٢٨ ، ٣٠٠ . طبعة بيروت سنة ١٩٨٢ م .

● وكذلك القطيعة مع عقيدة الوحى .. وذلك بتأليه العقل وإحلاله محل الوحى ..

« ذلك أن العقل ليس بحاجة إلى عون ، وليس هناك ما يند عن العقل .. وهو قادر على إدراك الحُسْن والقُبح فى الأشياء ، كما أن الحس قادر على الإدراك والمشاهدة والتجريب .. ويمكن معرفة الأخلاق بالفطرة[1] .. فالوحى لا يعطى الإنسانية شيئًا لا تستطيع أن تكتشفه بنفسها من داخلها .. »[2].

● وكذلك إقامة القطيعة مع عقائد عالم الغيب ، عن طريق أنسنتها :

« فالصفات السبع - [أى صفات الله] - هى فى حقيقة الأمر صفات إنسانية خالصة ، فالإنسان هو العالم ، والقادر ، والحى ، والسميع ، والبصير ، والمريد ، والمتكلم .. وهذه الصفات فى الإنسان ومنه على الحقيقة ، وفى الله وإليه على المجاز »![3]

---

(١) دكتور حسن حنفى [من العقيدة إلى الثورة] ١/٤٤٨ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م .

(٢) دكتور حسن حنفى - تقديم [تربية الجنس البشرى] - للسنج - ص١٥١ - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

(٣) [من العقيدة إلى الثورة] ٢/٦٠٢ ، ٦٠٤ .

● وذلك وصولاً إلى إقامة قطيعة مع جوهر الدين . . وهو الاعتقاد بوجود الله . . فالمطلوب ـ عند صاحب هذه الدعوة إلى التاريخية ـ هو أنسنة الذات الإلهية ، وإحلال الإنسان محل الله . . لأن الإنسان هو الخالق لله ، وليس العكس !! . .

« . . فالله لفظة نعبر بها عن صرخات الألم وصيحات الفرح ، أى أنه تعبير أدبى أكثر منه وصفاً لواقع ، وتعبير إنشائى أكثر منه وصفاً خبرياً . . إنه لا يعبر عن معنى معين ، إنه صرخة وجودية أكثر منه معنى يمكن التعبير عنه بلفظ من اللغة ، أو بتصور من العقل ، هو رد فعل على حالة نفسية ، أو تعبير عن إحساس أكثر منه تعبيراً عن قصد أو إيصالاً لمعنى معين ، فكل ما نعتقده ثم نعظمه تعويضاً عن فقد يكون فى الحس الشعبى هو الله ؛ وكل ما نصبو إليه ولا نستطيع تحقيقه فهو أيضاً فى الشهود الجماهيرى هو الله[1] . . والله ، باعتباره هو الوجود الواحد ، أو المجرد الصورى ، أو العلة الغائية ، كل هذه التصورات هى فى حقيقة الأمر مقولات إنسانية تعبر عن أقصى خصائص الإنسان . . والإلهيات ، فى الحقيقة ، وإن بدت نظرية فى الله ذاتاً وصفاتاً

---

(١) دكتور حسن حنفى [التراث والتجديد] ص ١٢٨ ، ١٣٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م .

وأفعالاً ، هي وصف للإنسان الكامل ذاتًا وصفاتًا وأفعالاً[1] ..
فالإنسان يخلق جزءًا من ذاته ويؤلهه ، أي أنه يخلق المؤلّة على صورته ومثاله ، فهو يؤول أحلامه ورغباته ، ثم يشخّصها ويعبدها . فالمعبود دليل على العجز ، والمقدس قرينة على عدم القدرة . القادر لا يعبد ولا يقدّس ، بل يعمل ويحقق خططه وأهدافه . . إن اختيار باقة من الصفات المطلقة ، ووضعها معًا في صورة معبود تشير إلى أن الإنسان إنما يؤلّه نفسه ، بعد أن دفع نفسه إلى حد الإطلاق ، فالذات الإلهية هي الذات الإنسانية في أكمل صورها . . وأي دليل يكشف عن إثبات وجود الله إنما يكشف عن وعي مزيف . . ولذلك ، فإن التفكير في الله هو اغتراب ، بمعنى أن الموقف الطبيعي للإنسان هو التفكير في المجتمع ، وكل حديث آخر في موضوع يتجاوز المجتمع والعالم ، يكون تعمية تدل على نقص في الوعي بالواقع . . وتصور الله على أنه موجود كامل هو في الحقيقة تعبير عن رغبة ، وتحقيق لمطلب . . وليس حكمًا على وجود في الخارج . . فذات الله هي ذاتنا مدفوعة إلى الحد الأقصى . . ذات الله المطلق هي ذاتنا نحو المطلق ، ورغبتنا في تخطي الزمان وتجاوز المكان ، ولكنه تخط

---

(١) [دراسات إسلامية] ص ٤٠٥ ، ٣٥٩ .

وتجاوز على نحو خيالى، وتعويض نفسى عن التحقيق الفعلى لهذه المثل فى الحياة الإنسانية»!![1].

هكذا تمت ـ وتتم ـ الدعوة إلى أنسنة الذات الإلهية ـ وصفاتها.. وأفعالها ـ ليحل الإنسان محل الله.. والطبيعة محل ما وراء الطبيعة.. حتى ليدعو ـ صاحب هذا المشروع الفكرى ـ إلى إلغاء ألفاظ ومصطلحات «الله» و«الرسول» و«الدين» و«الجنة» و«النار» و«الثواب» و«العقاب».. والتخلى عنها.. «لأنها قطعية.. ولأنها تجاوز الحس والمشاهدة.. ولأنها تشير إلى مقولات غير إنسانية.. فمصطلح «الإنسان الكامل» أكثر تعبيراً من لفظ الله»!![2]

وبهذه القطيعة المعرفية الكبرى والحادة مع الله.. والدين.. والنبوة والرسالة ـ فى هذا المشروع الفكرى الحداثى التنويرى العلمانى ـ تحل «الطبيعة» محل «الدين».. ويتحول الدين إلى «وعاء فارغ» من مضمونه وحقائقه.. وتحال هذه الحقائق الدينية إلى «مستودع التاريخ» باعتبارها جزءا من «أساطير الأولين» التى اخترعها خيال الإنسان المحبط فى ظلال القهر والإحباط!.

---

(١) [من العقيدة إلى الثورة] ٤٦/٢، ٦٣٩، ٨٨/١، ٨٩.

(٢) [التراث والتجديد] ص ١٢٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤.

— ٤ —

النموذج الثالث

وعلى هذا الدرب سار ثالثهم[1] .. الذى :

● حكم بالتاريخية على كل القرآن الكريم - بكل ما فيه من عقائد .. وشرائع .. وقيم وأخلاق - .. لأن هذا القرآن - حسب قوله - نص بشرى ، تكوّن فى الواقع .. ومن الواقع .. ومن ثَمَّ فهو تاريخى ككل النصوص البشرية التى يكوّنها الواقع ، فتصبح تاريخية بتاريخية هذا الواقع .. وبنص عبارته :

« إن القرآن خطاب تاريخى ، لا يتضمن معنى مفارقًا جوهريًا ثابتًا[2] .. وليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة فى النصوص[3] .. لقد تشكّل القرآن من خلال ثقافة شفاهية .. والوقائع هى التى أنتجته .. ففى مرحلة تشكّل النص فى الثقافة تكون الثقافة « فاعلاً » والنص « منفعلاً »[4] .. وتكون

(١) هو الدكتور نصر حامد أبو زيد .

(٢) دكتور نصر حامد أبو زيد مجلة [القاهرة] - مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق - أكتوبر سنة ١٩٩٢م .

(٣) دكتور نصر حامد أبو زيد [نقد الخطاب الدينى] ص ٨٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م

(٤) دكتور نصر حامد أبو زيد [مفهوم النص] ص ٩ ، ١٠٩ ، ٢٠٠ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠ .

الثقافة ـ اللغة ـ فاعلاً ، والنص مفعولاً[1] . . فالنص ، فى حقيقته ، مُنْتَج ثقافى . والمقصود بذلك أنه تشكّل فى الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عامًا . . والفكر الرجعى ، فى تيار الثقافة الإسلامية ، هو الذى يباعد به عن طبيعته الأصلية بوصفه «نصًا» لغويًا ، ويحوله إلى شيء له قداسته[2] . . إن الواقع هو الأصل . من الواقع تكوّن النص ـ [القرآن] ـ ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه ، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالته . فالواقع أولاً ، والواقع ثانيًا ، والواقع أخيراً[3] . . والواقع الذى تشكّل النص من خلاله . . يشمل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويشمل المتلقى الأول للنص ومبلّغه ـ [الرسول] ـ كما يشمل المخاطبين بالنص[4] . . والنص القرآنى : مجموعة من النصوص . . وإذا كان يتشابه فى تركيبه تلك مع النص الشعرى ، كما هو واضح من المعلقات الجاهلية مثلاً ، فإن الفارق بين القرآن وبين المعلقة من هذه الزاوية المحددة يتمثل

---

(١) [نقد الخطاب الدينى] ص ٢٢١ .

(٢) [مفهوم النص] ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٤ .

(٣) [نقد الخطاب الدينى] ص ٩٩ .

(٤) [مفهوم النص] ص ٣٠ .

فى المدى الزمنى الذى استغرقه تكوّن النص القرآنى ، كما يتمثل فى تعدد مستويات السياق المحددة لدلالة كل جزء من أجزائه . . وهذه التعددية النصية فى بنية النص القرآنى تعد فى جانب منها نتيجة للسياق الثقافى المنتج للنص ، لأنها تمثل عناصر تشابه بين النص ونصوص الثقافة عامة ، وبينه وبين النص الشعرى بصفة خاصة . . فسياق مخاطبة النساء - [فى القرآن] - المغاير لسياق مخاطبة الرجال ، رغم الجمع بينهما فى سياق واحد فى كثير من الأحيان ، يمثل القرآن فيه تجاوزاً للنصوص الشعرية السائدة ، وانحيازا لنصوص الصعاليك ، حيث تمثل الزوجة مخاطبًا فى بعض نماذجه »!![1]

هذه هى رؤية صاحب هذا المشروع الفكرى - الحداثى التنويرى العلمانى - للوحى القرآنى . . فهو - بنظره - « خطاب تاريخى ، لا يتضمن معنى مفارقا جوهريًا ثابتا » . . أى أن كل ما فى القرآن هو « تاريخى » لا ثبات له أو فيه . . لأنه « نص بشرى . . تكوّن فى الواقع . . فالواقع هو صانع القرآن وفاعله ، والقرآن مصنوع للواقع ومنفعل به . . فالواقع أولاً ، والواقع ثانيًا ، والواقع أخيرًا »!! . .

---

(١) مجلة [القاهرة] - مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق - أكتوبر سنة ١٩٩٢م

● وكذلك حال النبوة والوحى - عند صاحب هذا المشروع الفكرى - . فليس فيهما إعجاز مفارق للواقع .. وإنما هى ظاهرة إنسانية ، يفسرها « الخيال » و« قوة المخيلة » على النحو الذى يشبه ما عند « الشعراء » و« العارفين » ! .. وفى ذلك يقول :

« إن تفسير النبوة بالاعتماد على مفهوم « الخيال » ، معناه أن ذلك الانتقال من عالم البشر إلى عالم الملائكة انتقال يتم من خلال فاعلية « المخيلة » الإنسانية التى تكون فى « الأنبياء ».. بحكم الاصطفاء والفطرة - أقوى منها عند سواهم من البشر . وإذا كانت فاعلية « الخيال » عند البشر العاديين لا تتبدى إلا فى حالة النوم وسكون الحواس عن الانشغال بنقل الانطباعات من العالم الخارجى إلى الداخل ، فإن « الأنبياء » و« الشعراء » و« العارفين » قادرون دون غيرهم على استخدام فاعلية « المخيلة » فى اليقظة والنوم على السواء . وليس معنى هذا التسوية بين هذه المستويات من حيث قدرة « المخيلة » وفاعليتها ، فالنبى يأتى على رأس قمة الترتيب ، يليه الصوفى العارف ، ثم يأتى الشاعر فى نهاية الترتيب .

والنبوة فى ظل هذا التصور ، لا تكون ظاهرة فوقية مفارقة .. ويمكن أن يفهم الانسلاخ أو « الانخلاع » ، فى ظل هذا التصور ، على أساس أنه تجربة خاصة ، أو حالة من حالات

الفعالية الخلاقة .. وهذا كله يؤكد أن ظاهرة الوحى - القرآن - لم تكن ظاهرة مفارقة للواقع ، أو تمثل وثبا عليه وتجاوزاً لقوانينه ، بل كانت جزءاً من مفاهيم الثقافة ونابعة من مواضعاتها وتصوراتها . . فلقد كان محمد - المستقبل الأول للنص - جزءاً من الواقع والمجتمع . كان ابن الواقع ونتاجه.. »[1] .

هكذا أنكر صاحب هذه النزعة التاريخية المادية أن يكون هناك إعجاز أو معجزة مفارقة للواقع فى الوحى والنبوات والرسالات . .

● وتبعاً لحكم صاحب هذا الاتجاه على كل القرآن الكريم بأنه « خطاب تاريخى . . ونص بشرى » حكم بأن ما جاء فى هذا القرآن من « عقائد » هى - الأخرى - تاريخية ، لأنها - برأيه - ثمرة لأساطير الواقع الذى أفرزها . . وبعبارته :

« فإن العقائد هى تصورات مرتهنة بمستوى الوعى وبتطور مستوى المعرفة فى كل عصر . . وإن النصوص الدينية قد اعتمدت فى صياغة عقائدها على كثير من التصورات الأسطورية فى وعى الجماعة التى توجهت إليها النصوص الدينية بالخطاب . . »[2] .

---

(١) [مفهوم النص] ص ٥٦ ، ٥٩ ، ٣٨ ، ٦٧ .

(٢) [نقد الخطاب الدينى] ص ١٩٨ .

● وكذلك الشريعة ـ برأى صاحب هذه النزعة التاريخية ـ ليست وضعًا إلهيًا ، ولا تنزيلًا سماويًا .. وإنما هى ثمرة للواقع الذى أفرزها وصنعها .. ومن ثمّ فهى مرتبطة بهذا الواقع . وبعبارته :

«.. إن الشريعة .. صاغت نفسها مع حركة الواقع الإسلامى فى تطوره[1] .. وإذا قرأنا نصوص الأحكام من خلال التحليل العميق لبنية النصوص .. وفى السياق الاجتماعى المنتج للأحكام والقوانين ، فربما قادتنا هذه القراءة إلى إسقاط كثير من تلك الأحكام ، بوصفها أحكامًا تاريخية ، كانت تصف واقعًا أكثر مما تصنع تشريعًا ..»[2].

● ثم ينتهى صاحب هذه النزعة التاريخية إلى الحكم بالتاريخية على كل النصوص الدينية ، ونفى القداسة والإطلاق والخلود عنها وعن دلالاتها وأحكامها .. فيقول :

«إننا نتبنى القول ببشرية النصوص الدينية .. وإذا كانت النصوص الدينية نصوصًا بشرية بحكم انتمائها للغة والثقافة فى فترة تاريخية محددة ، هى فترة تشكلها وإنتاجها ، فهى

---

(١) [نقد الخطاب الدينى] ص ٩٩.

(٢) مجلة [القاهرة] ـ إهدار السياق فى تأويلات الخطاب الدينى ـ يناير سنة ١٩٩٣م .

بالضرورة نصوص تاريخية » .. وهذه التاريخية « تحرك دلالة النصوص ، وتنقلها في الغالب من الحقيقة إلى المجاز ..»[1].

* * *

ولقد حاول أصحاب هذا الاتجاه ، الذي يفرّغ الدين من الدين ! .. ويقيم قطيعة معرفية ـ ومن ثمَّ عملية ـ كبرى مع « الحقيقة الدينية » ، وذلك بتحويل هذه « الحقيقة » إلى « مجاز » يتعدد بتعدد القراء للنص الديني! .. حاولوا صنع ذلك بلون من « التأويل العبثي » الذي لا صلة له بالتأويل الصحيح المضبوط بضوابط اللغة وثوابت الاعتقاد .. ذلك التأويل الصحيح الذي وضع له القواعد علماء الإسلام ـ من الأصوليين والفلاسفة والمفسرين والفقهاء ....

حاول أصحاب هذه النزعة التاريخية بهذا « التأويل العبثي » أن يحوّلوا حقائق الألوهيات والنبوات والوحي إلى « مجازات » تثير السخرية .. وتضحك الثكلى! .. فالله ـ في هذا التأويل العبثي ـ هو : الأرض .. والخبز .. والحرية .. وصرخات الألم .. وصيحات الفرح .. والكفاح المسلح .. والإصلاح الزراعي! .. وصفات الله هي صفات الإنسان الكامل! .. والتوحيد هو وحدة البشرية ووحدة التاريخ! .. والوحي هو البناء المثالي للعالم!

---

(١) [نقد الخطاب الديني] ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

والعلمانية هى أساس الوحى ! . . والإلحاد هو التجديد والمعنى الأصلى للإيمان !!![1] . . واللوح المحفوظ هو تدوين المعارف والعلوم[2]!! . . والنبوة والوحى هما قوة فى « المخيلة » و« الخيال »![3] . . إلى آخر هذا العبث التأويلى ، أو التأويل العبثى ، الذى هو صورة مستعارة من « الهيرمينوطيقا » Hermeneutics الغربية ، دون زيادة أو نقصان .

ولأن أصحاب هذه النزعة يكثرون الحديث عن الفقيه الفيلسوف أبو الوليد بن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥هـ ١١٢٦ - ١١٩٨م] ويعتبرونه المنفرد بالعقلانية والتفلسف والتأويل فى تاريخ الإسلام ، فإننا سنجعل ابن رشد هو الذى يعلّم أصحاب هذا التأويل العبثى القواعد العلمية والفلسفية للتأويل الصحيح ، وذلك حتى نعرّى تأويلهم العبثى من أية علاقة بالعلم والفكر واحترام العقول! . .

لقد نبه ابن رشد على أن للتأويل العربى - أى فى اللغة العربية - ضوابط حددتها اللغة ، فهو لا يجوز إلا فى المواطن التى تتوفر فيها للنص هذه الضوابط اللغوية . . وذلك عندما قال :

---

(١) [التراث والتجديد] ص ٦٧ ، ٦٩ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) [من العقيدة إلى الثورة] ٤/١٣٥ .

(٣) [مفهوم النص] ص ٥٦ .

« ومعنى التأويل : هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز ، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنة ، أو غير ذلك من الأشياء التي عُدّدت في تعريف أصناف الكلام المجازي» .

كما نبه ابن رشد على الاجماع الإسلامي على أن التأويل جائز في بعض نصوص الشرع ، فلقد «أجمع المسلمون على أنه لا يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها ، ولا أن تُخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل» . . فما ثبت فيه «الإجماع بطريق يقيني لم يصح» فيه التأويل . . »

كما نبه ابن رشد على وجود شواهد في النصوص تُعين مواطن التأويل ومواضعه . . فكأن «ظاهر الشرع» هو سبيل من سبل التحديد لمواطن «التأويل» لأنه ما من منطوق به في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبر وتصفحت سائر أجزائه ، وُجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يُقارب أن يشهد» .

وخلص ابن رشد إلى أن المقصد من التأويل ، القائم «على قانون التأويل العربي» هو «الجمع بين المعقول والمنقول» ، وليس إحلال المعقول محل المنقول» .

الأمر الذي جعل بالإمكان إيجاز عناصر قانون التأويل ـ عند ابن رشد ـ على هذا النحو :

١- التأويل جائز .

٢- في المواطن التي يقوم فيها البرهان على استحالة الظاهر .

٣- وبشرط تحقق شروط اللغة العربية في المجاز ـ الذي تخرج فيه دلالات الألفاظ من حقيقتها إلى مجازها .

٤- وفيما لم يثبت فيه إجماع يقيني على أن المراد هو ظاهر الألفاظ .

٥- وبترشيح دلالات ظواهر بعض النصوص على مواطن التأويل في بعضها .

٦- ومن أجل الجمع بين المعقول والمنقول ، لا المقابلة بينهما ، والانحياز لأحدهما ، تجاوزًا للآخر أو نفيًا له .

٧- على أن يظل التأويل حقًا للخاصة ، من الراسخين في العلم . لا يُصَرَّح به للعامة ، ولا يُثْبَتُ في كتب الجمهور ـ حتى ولو كان تأويلاً صحيحًا ، مستجمعًا لشروط التأويل وضوابطه ـ وبعبارة ابن رشد :

« . . فهذا التأويل لا ينبغي أن يُصَرَّح به لأهل الجدل ، فضلاً عن الجمهور ، ومتى صُرِّح بشيء من هذه التأويلات

لمن هو من غير أهلها . . أفضى ذلك بالمصرِّح والمصرَّح إلى الكفر . . فلا يجب أن تثبت التأويلات الصحيحة في الكتب الجمهورية ، فضلاً عن الفاسدة . . وأما المصرِّح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر» .

٨- أما أخبار عالم الغيب ، وكذلك المعجزات ، ومبادئ الشريعة ، وكل ما لا يستطيع العقل الإنساني الاستقلال بإدراك كنهه ، فلقد أوجب ابن رشد أخذه على ظواهره ، دون تأويل ، لأن هذه العقائد - عنده - مما تُعلَم بنفسها ، بالطرق الثلاث للتصديق : الخطابية .. والجدلية .. والبرهانية .. ولذلك - كما يقول - : لم نحتج أن نضرب له أمثالاً ، وكان على ظاهره ، لا يتطرق إليه تأويل ، وهذا النحو من الظاهر إن كان في الأصول فالمتأول له كافر ، مثل من يعتقد أنه لا سعادة أخروية ههنا ولا شقاء ، وأنه قصد بهذا القول أن يسلم الناس بعضهم من بعض في أبدانهم وحواسهم ، وأنها حيلة ، وأنه لا غاية للإنسان إلا وجوده المحسوس فقط .. إن هذا هذا ظاهرًا من الشرع لا يجوز تأويله ، فإن كان تأويله في المبادئ فهو كفر ، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة» .

٩- وحتى الحكماء من الفلاسفة - برأى ابن رشد - لا يجيزون تأويل أخبار الغيب ومبادئ الشريعة والمعجزات .. ولا يجوز

عندهم التكلم ولا الجدل في مبادئ الشرائع ، وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، وذلك أنه لما كانت كل صناعة لها مبادئ ، وواجب على الناظر في تلك الصناعة أن يسلّم مبادئها ، ولا يتعرض لها بنفي ولا إبطال ، كانت الصناعة العملية الشرعية أحرى بذلك ، لأن المشي على الفضائل الشرعية هو ضروري عندهم ، ليس في وجود الإنسان بما هو إنسان ، بل وبما هو إنسان عالم ، ولذلك يجب على كل إنسان أن يسلّم مبادئ الشريعة وأن يقلد فيها ، فإن جحدها والمناظرة فيها مبطلان لوجود الإنسان ، ولذلك وجب قتل الزنادقة .

فالذى يجب أن يقال فيها : إن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية ، فلابد أن يُعتَرف بها مع جهل أسبابها . . ولذلك لا تجد أحداً من القدماء تكلم في المعجزات ، مع انتشارها وظهورها في العالم ، لأنها مبادئ تثبيت الشرائع ، والشرائع مبادئ الفضائل . ولا فيما يقال بعد الموت . فإذا نشأ الإنسان على الفضائل الشرعية كان فاضلاً بإطلاق ، فإن تمادى به الزمان والسعادة إلى أن يكون من العلماء الراسخين في العلم ، فعرض له تأويل في مبدأ من مبادئها ، فيجب عليه

أن لا يصرح بذلك التأويل ، وأن يقول فيه كما قال تعالـى : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ (آل عمران:٧).

هذه حدود الشرائع وحدود العلماء . . »

١٠- ويرى ابن رشد - فوق ذلك - أن الإفراط فى التأويل ، بعد عصر الصدر الأول للأمة ، هو المسئول عن أمراض الاضطراب والفرقة والتكفير التى شاعت فانتشرت . . « فالصدر الأول إنما صار إلى الفضيلة الكاملة والتقوى باستعمال هذه الأقاويل (التى ثبتت فى الكتاب العزيز) دون تأويلات فيها ، ومن كان منهم وقف على تأويل لم يصرح به .

وأما من أتى بعدهم ، فإنهم لما استعملوا التأويل قلّ تقواهم ، وكثر اختلافهم ، وارتفعت محبتهم ، وتفرقوا فرقًا . فيجب على من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة ، أن يعمد إلى الكتاب العزيز ، فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة فى شىء شىء ، مما كُلفنا اعتقاده ، ويجتهد فى نظره إلى ظاهرها ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئاً ، إلا إذا كان التأويل ظاهراً بنفسه ، أعنى ظهوراً مشتركًا للجميع . . ذلك أنه لما تسلط على التأويل فى هذه الشريعة من لم تتميز له هذه المواضع ، ولا تميز له الصنف من الناس الذى يجوز التأويل

في حقهم ، اضطرب الأمر فيها ، وحدث فيهم فرق متباينة يكفّر بعضهم بعضًا ، وهذا كله جهل بمقصد الشرع وتعدٍّ عليه . . »[1].

هكذا وضع ابن رشد قانونًا للتأويل ، وشروطًا لجوازه ، قصرته على ما وراء العقائد ومبادئ الشريعة وأخبار الغيب والمعجزات .. وجعل التأويل فيما وراء ذلك مشروطًا بتوفر الضوابط اللغوية ، وبشهادة النصوص المؤولة على أن فيها تأويلًا ظاهرًا بنفسه للجميع . .

وهكذا يصبح « التأويل العبثي » لدعاة التاريخية « سخرية ـ وهزلًا » ، لا علاقة له بالعلم والعلماء!.. بل لقد حكم ـ ابن رشد ـ حكمه الصارم على الزنادقة الذين أولوا في مبادئ الشريعة والمعجزات والمغيبات .

* * *

---

(١) ابن رشد [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ص٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة دار المعارف ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م . و[تهافت التهافت] ص١٢٤ ، ١٢٥ . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣م . و[مناهج الأدلة في عقائد الملة] ص ٥١ ، ٢٤٩ دراسة وتحقيق : دكتور محمود قاسم . طبعة مكتبة الأنجلو ـ القاهرة . بدون تاريخ .

- ٥ -

الخلاصة

تلك هى التاريخية .. التى :

- تنزع القداسة عن النصوص الدينية الإلهية التى تقدست فى كل الشرائع والديانات ..
- وتنفى العموم والإطلاق والخلود عن أى من الحقائق والمعانى والدلالات والأحكام التى جاءت فى هذه النصوص الدينية ..
- وتجعل هذه النصوص الدينية - بما فيها الوحى السماوى - بشرية ، صنعها الواقع .. فى « ديالكتيك صاعد » - وليست تنزيلاً ، ولا « ديالكتيكا هابطا » .. فالواقع أولاً .. والواقع ثانيًا .. والواقع أخيراً ..
- وتجعل العقائد التى جاءت بها هذه النصوص - بما فى ذلك عقائد : الألوهية .. والنبوة .. والوحى - ثمرة للواقع وأساطيره ..
- وتجعل الشريعة مصنوعة للواقع .. وليست وضعا إلهيًا وتنزيلاً سماويًا ..

- لتصل - هذه التاريخية - إلى إحالة الديانات وكتبها وعقائدها وشرائعها ومنظومات قيمها وأخلاقها إلى « مستودع التاريخ » ، حاكمة بطى صفحتها مع صفحات التاريخ الذى ظهرت فيه ..

● ومستعينة على ذلك بلون من «التأويل العبثى» ــ الذى لا علاقة له بالتأويل الذى حدد قواعده وضوابطه وشروطه الفلاسفة والمفسرون ـ حتى لنجد ـ فى هذا التأويل العبثى «مسرحا للعبث» يدعى أصحابه أن الله هو الأرض .. والخبز .. والحرية . . والكفاح المسلح . . والإصلاح الزراعى !! . . وأن صفات الكمال والجلال الإلهية ، وأسماء الله الحسنى هى صفات الإنسان !! . . وأن التوحيد هو وحدة التاريخ!! وأن الإيمان هو الإلحاد! . . وأن الإلحاد هو التجديد !! . . وأن النبوة والوحى قوة مخيلة وخيال ، كما هو الحال عند الشعراء والكهان والعارفين !! . .

* * *

وإذا كان المبشرون بهذه «التاريخية» ـ وهم الناقلون لها عن التنوير الوضعى الغربى ، بحذافيرها ، «حذوك النعل بالنعل» ـ . . إذا كانوا يحتجون بأن هذا التنوير الوضعى الغربى ، وهذه «التاريخية» ، هى التى جعلت الغرب ينهض ويتقدم ويخرج من عصوره المظلمة . . وأنهم إنما يريدون ـ بهذه المحاكاة ـ تحقيق النهوض والتقدم لأمتنا . . فإنهم يغفلون ويتغافلون عن الفروق الجوهرية بين إسلامنا وبين لاهوت النصرانية الغربية . . بين تاريخنا الحضارى وبين التاريخ الحضارى للغرب . .

- لقد عرف الغرب الكهانة الكنسية التي اختزلت الحقيقة والعلم في الإنجيل . . وحرّمت التجريب في الواقع ، لأنه « دنس » - ومملكة المسيح ليست في هذا العالم الدنس - . . كما قدست الدولة والمجتمع وثبتتهما عندما حكمت بالحق الإلهي والتفويض السماوى - مستبعدة سلطة الأمة - . . ومن هنا دخلت هذه الكهانة الكنسية بأوربا في عصور الظلمات . . فلم يجد فلاسفة التنوير أمامهم إلا هذه « التاريخية » ، التي تنسخ هذا اللاهوت الخرافي لتكسر قيوده وتحطم أغلاله عن رقاب الشعوب والقوميات الأوربية ، وتحيله - بالتاريخية - إلى « مستودع التاريخ »! . .
- أما إسلامنا ، فهو برىء من الكهانة - بل عدو لها - حتى أنه لا يعرف ولا يعترف بوظيفة « رجل الدين »! . .
- وتاريخنا الحضاري لم يعرف « حكومة فقهاء »!
- والإسلام هو الذي حفز على إبداع العقلانية المؤمنة ، النابعة من القرآن الكريم ، والمدافعة - بالعقل - عن عقائد الدين . .
- وهو الذي حفز المسلمين على النظر والتعقل والتفكر والتدبر في كل أنحاء الخلق والملكوت ، بما في ذلك الواقع ، والتجريب فيه ، حتى لقد ارتاد المسلمون إبداع المنهج التجريبي في تاريخ العلم العالمي . .

● ومن هنا . . فإذا كانت حاكمية اللاهوت الكنسى الأوربى ، قد دفعت أوربا إلى عصور الجهالة والظلمات فإن سيادة حاكمية النص الدينى الإسلامى هى التى حفزت المسلمين إلى إحياء المواريث الحضارية القديمة . . وإلى تطويرها . . والإبداع فى الإضافة إليها والبناء عليها . . على النحو الذى جعل الحضارة الإسلامية المنارة التى تفردت بإنارة الدنيا لأكثر من عشرة قرون ، كانت فيها الأمة الإسلامية « العالم الأول » على ظهر هذه الأرض طوال تلك القرون . .

فإسلامنا : نور . . وقرآننا : نور . . ورسولنا : نور . . والحكمة عندنا : نور . . ومن ثمَّ فإن الاستنارة بها هى السبيل إلى التقدم والنهوض . .

وليست السبيل هى « التاريخية » الغربية ، التى جاءت « حلاً غربياً » « لمشكلة غربية » ـ مشكلة اللاهوت الكنسى ـ الظلامى ـ الذى أدخل أوربا عصور التراجع والجمود والرجعية والظلمات .

إن تاريخنا الحضارى لم يعرف « المشكلة الأوربية » التى استدعت هذه « التاريخية الأوربية » . . وليس من العقل أو الحكمة فى شىء أن « نستورد مشكلة » غريبة عنا « لنستورد » لها هذه « التاريخية » الغربية عن روح الإسلام . .

وليس من العقل أو الحكمة أن نحيل إسلامنا ـ الذى هو الحافز على تقدمنا ونهوضنا وعزتنا ـ إلى « مستودع التاريخ » ! .

المصادر والمراجع

ابن رشد : [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال] دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة - طبعة دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٩٩م .

: [تهافت التهافت] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣م .

: [مناهج الأدلة في عقائد الملة] دراسة وتحقيق : دكتور محمود قاسم . طبعة مكتبة الأنجلو - القاهرة - بدون تاريخ .

ابن النجار : [شرح الكوكب المنير] تحقيق : دكتور محمد الزحيلي ، دكتور نزيه حماد . طبعة السعودية سنة ١٩٨٧م .

إميل بولا : [الحرية ، العلمنة ، حرب شطري فرنسا ومبدأ الحداثة] طبعة باريس سنة ١٩٨٧م .

دكتور حسن حنفي : [التراث والتجديد] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٠م .

: [من العقيدة إلى الثورة] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م .

: [دراسات إسلامية] طبعة بيروت سنة ١٩٨٢م .

: [تربية الجنس البشرى ـ للسنج] ـ تقديم ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

الزركشى : [البحر المحيط] تحقيق : دكتور عبد الستار أبو غدة ـ طبعة الكويت .

سانتيلانا : [القانون والمجتمع] بحث منشور بكتاب [تراث الإسلام] ترجمة : جرجيس فتح الله ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

السيوطى : [أسباب النزول] طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢هـ .

: [الإتقان فى علوم القرآن] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥م .

محمد سعيد العشماوى : [الإسلام السياسى] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م .

: [معالم الإسلام] طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م .

: [أصول الشريعة] طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩م .

: [جوهر الإسلام] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م .

دكتور محمد عمارة : [سقوط الغلو العلمانى] طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٥م .

دكتور نصر حامد أبو زيد : [مفهوم النص] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠م .

: [نقد الخطاب الدينى] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م .

: [مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق] ــ مجلة « القاهرة » عدد أكتوبر سنة ١٩٩٢م .

: [إهدار السياق فى تأويلات الخطاب الدينى] - مجلة « القاهرة » - عدد يناير سنة ١٩٩٢م .

هاشم صالح : مجلة « الوحدة » - المغرب - عدد فبراير / مارس سنة ١٩٩٣م .

المحتوى

الإصلاح بالإسلام

- ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود: ٨٨)
- « إنما بعثتُ لأتمم صالح الأخلاق » - رواه الإمام أحمد - .
- « لقد أشربت النفوس الانقياد إلى الدين حتى صار طبعا فيها .. وإن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لامندوحة عنها . . فكل من طلب إصلاحهم من غير طريق الدين فقد بذر بذرا غير صالح للتربة التي أودعه فيها ، فلا ينبت ، ويضيع تعبه ، ويخفق سعيه.. »
- « وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟ ! . »
- « لقد جاء الإسلام : كمالاً للشخص ، وألفة في البيت ، ونظاما للمُلْك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه . . حتى صار المدرسة التي يرقى فيها الناس على سُلَّم المدنية »

الإمام محمد عبده